استدامة النصر : دراسة تقويمية للسياسات الأمنية العراقية في مواجهة التهديدات الإرهابية بعد عام 2017

د. هناء عبد الحميد إبراهيم عبد الحميد

الجامعة التقنية الوسطى

hanaa_abdulhameed@mtu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٥/٢٠

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٦/١٨

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة تقييماً شاملاً للسياسات الأمنية العراقية في مرحلة ما بعد النصر العسكري على تنظيم داعش الإرهابي عام 2017، بهدف فهم آليات انتقال الدولة من استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الاستدامة والاستباق, وانطلقت مشكلة الدراسة من تساؤل جوهري حول قدرة المؤسسة الأمنية على منع إعادة إنتاج الظروف المنتجة للإرهاب في ظل تحديات الجغرافيا والفراغات المؤسساتية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى توليفة نظرية جمعت بين مقاربة الأمن الإنساني (محبوب الحق)، ونظرية بناء الدولة (فرانسيس فوكوياما)، ونظرية تفكيك الشبكات (مارك ساجمان) .

وقُسّم البحث إلى مبحثين رئيسيين؛ تناول الأول المرتكزات النظرية والمفاهيمية، بينما ركّز الثاني على الجوانب الميدانية متمثلةً في عمليات إرادة النصر وما رافقها من معوقات مؤسساتية ومجتمعية .

توصّلت الدراسة إلى نتيجتين محوريتين : أولاهما نجاح الدولة في إعادة هيكلة القطاع الأمني عبر نقل الملف الأمني للمدن إلى وزارة الداخلية وتفعيل الجهد النخبوي الاستباقي، وثانيتهما أن النتائج الميدانية لعمليات إرادة النصر أثبتت أن تأمين المناطق الرخوة يعتمد على التكنولوجيا والمراقبة الذكية أكثر من الاعتماد على الكثافة البشرية .

الكلمات المفتاحية: استدامة النصر، إرادة النصر، الأمن الإنساني، بناء الدولة، تفكيك الشبكات، داعش، مكافحة الإرهاب .

Sustainability of Victory: An Evaluative Study of Iraqi Security Policies in Confronting Terrorist Threats After 2017

Dr. Hanaa Abdul Hameed Ibrahim Abdul Hameed

Middle Technical University

hanaa_abdulhameed@mtu.edu.iq

Date received: 20/5/2026
Acceptance date: 18/6/2026

Abstract :

This study presents a comprehensive assessment of Iraqi security policies in the post-military victory phase against the terrorist organization ISIS in 2017, aiming to understand the mechanisms of the state's transition from a liberation strategy to a sustainability and pre-emption strategy. The study's problem stems from a fundamental question regarding the security institution's capacity to prevent the reproduction of terrorism-generating conditions amid geographical challenges and institutional vacuums.

The study adopted the descriptive analytical method, relying on a theoretical synthesis combining the Human Security approach (Mahbub ul Haq), State-Building theory (Francis Fukuyama), and Network Disruption theory (Marc Sageman). The research was divided into two main sections; the first addressed the theoretical and conceptual foundations, while the second focused on field aspects represented by Will of Victory operations and the accompanying institutional and societal obstacles.

The study reached two pivotal findings: first, the state succeeded in restructuring the security sector by transferring urban security files to the Ministry of Interior and activating proactive elite efforts. Second, the field results of Will of Victory operations proved that securing soft areas (valleys and deserts) depends on technology and smart surveillance more than on human density. The study concludes that military victory alone is insufficient to ensure sustainable stability without parallel tracks of political reform, economic development, and national reconciliation.

Keywords: Victory Sustainability, Will of Victory Operations, Human Security, State-Building, Network Disruption, ISIS, Counter-Terrorism .

المقدمة :

من المهم أن تكسِبَ المعارك، لكنَّ الأهم أن تكسِبَ الحرب, فكسبُ معركة أو أكثر مع خسارة الحرب هزيمة، وخسارةُ معركة أو أكثر مع كسب الحرب انتصار, وعلى مدار العقود الماضية يخوض العالم حربًا ضروسًا على الإرهاب، عسكرية واقتصادية وفكرية، ويُلحق به هزائمَ عديدة، ولكن ذلك لم يكن كافيًا للقضاء عليه, فالمؤشّرات الكمية تكشفُ عن تراجع مخاطر الإرهاب، لكن التحليلات الكيفية تشير إلى أن نهايته لن تكونَ قريبة، فهو يُوظَف عنصرين متناقضَين في إعادة تكيُّفه بعد كلِّ هزيمة يتلقَّاها : الصراعات السياسية، والمشكلات الاقتصادية، وهي تضرب جميعًا مناطقَ ضعيفةً من العالم، وتمنح الإرهابَ بيئةً مناسبة، مع تقدُّم تقني يجعله قادرًا على والحواجز [١] .

قد شكّل إعلان النصر العسكري على تنظيم داعش الإرهابي في العراق عام (2017) منعطفاً استراتيجياً بالغ الأهمية في مسار الدولة العراقية، غير أنه أفرز في الوقت ذاته تحديات مركّبة تتجاوز في أبعادها الحسابات العسكرية التقليدية, فالانتصار الميداني على أهميته القصوى، لا يُشكّل نهاية المطاف في مواجهة الظاهرة الإرهابية، بقدر ما يمثّل بداية مرحلة أشد تعقيداً وأكثر خطورة على صعيد الاستدامة والاستباق, أذ يُمثل صافرة البداية لتحدٍ أصعب وأعقد: **وهو كيف لا نسمح للتاريخ بأن يعيد نفسه؟** وكيف نحول هذا الانتصار العسكري الخاطف إلى استقرار أمني مستدام يلمسه المواطن في يومياته ؟ .

تنطلق هذه الدراسة من إدراك حقيقة راسخة مفادها أن الهزيمة العسكرية للتنظيمات الإرهابية لا تعني بالضرورة اجتثاث جذورها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, فتنظيم داعش لم يكن مجرد قوة عسكرية يمكن تفكيكها بالنيران والمناورة، بل كان تعبيراً عن أزمات بنيوية عميقة تتصل بإخفاقات الحوكمة، وتهميش المكوّنات، وضعف مؤسسات الدولة في المناطق الهشة .

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول حقبة زمنية ذات حساسية استراتيجية عالية، تتشابك فيها متغيرات أمنية وسياسية واجتماعية متداخلة ومعقدة, كما تستمد أهميتها من ندرة الدراسات العربية التي تناولت مرحلة ما بعد النصر بالتحليل المنهجي المعمق، فضلاً عن توظيفها لنموذج ميداني حي يُجسّد مساعي الدولة العراقية لترجمة النصر العسكري إلى استقرار راسخ, ولتقف عند مفترق طرق بين مرحلتين؛ مرحلة التحرير التي

انتهت، ومرحلة الاستدامة التي لا تزال تخوض غمارها المؤسسات الأمنية العراقية, وإن جوهر السياسة الأمنية بعد عام 2017 لم يعد يقتصر على تحريك الجيوش، بل صار يتمحور حول ذكاء الدولة في ملاحقة خلايا نائمة تتخفى في ثنايا المجتمع أو في جغرافيا الصحراء الوعرة .

أولاً: مشكلة البحث : السؤال الذي يؤرق صانع القرار والباحث على حد سواء **هل القضاء على دولة الخلافة المزعومة يعني القضاء على الإرهاب كفكر وشبكات ؟**, الواقع يشير إلى أن التهديد لم يختفِ، بل تغير جلده ليتحول إلى خلايا لامركزية وذئاب منفردة تستغل أي فراغ مؤسساتي أو خلل إداري لتضرب من جديد, تكمن المشكلة هنا في تقييم مدى مرونة السياسات الأمنية العراقية التي اعتُمدت بعد عام 2017، وهل استطاعت هذه السياسات أن تنتقل من عقلية المواجهة الشاملة إلى عقلية الاستباق النوعي لضمان عدم عودة التهديد .

وتتبلور مشكلة الدراسة في وجود فجوة استراتيجية بين النصر العسكري الخشن الذي تحقق عام 2017 وبين الاستقرار البنيوي المستدام, فعلى الرغم من نجاح القوات العراقية في تفكيك الهيكل الجغرافي لتنظيم داعش، إلا أن التنظيم أظهر مرونة عالية في التحول إلى شبكات لا مركزية تستوطن المناطق الرخوة .

وعليه تتضح مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس **هل تمتلك المؤسسة الأمنية العراقية المؤشرات العملياتية والمادية القابلة للقياس — ممثلة بكفاءة الانتشار الاستباقي، مرونة الهيكل التنظيمي، والقدرة التقنية على الرصد — التي تؤهلها لمنع إعادة إنتاج الظروف المنتجة للإرهاب في مرحلة الاستدامة الاستراتيجية بعد عام 2017 ؟** وتفرع منه التساؤلات الآتية :

١. ما طبيعة التحوّلات الهيكلية التي أجرتها الدولة العراقية على منظومتها الأمنية في مرحلة ما بعد 2017، وما مدى انعكاسها على الفاعلية الميدانية ؟

٢. إلى أي حدٍّ نجحت عمليات إرادة النصر في تحقيق أهدافها الاستباقية، وما الثغرات التي كشفت عنها ؟

٣. ما المعوقات المؤسساتية والمجتمعية التي تُعيق تحقيق الاستدامة الأمنية على المدى البعيد ؟

٤. كيف يمكن توظيف التكنولوجيا بصورة فاعلة في تعزيز السيطرة على المناطق الرخوة ؟

٥. ما هي الشروط والآليات الأمنية–المجتمعية اللازمة لضمان عدم ارتداد البيئات الهشة والمخيمات نحو الحواضن الإرهابية مجدداً ؟

ثانيًا: أهمية البحث : تنبثق قيمة هذا البحث من كونه يدرس مرحلة التحول الكبير في الدولة العراقية، وتتجلى رصانته في الأبعاد التالية :

• **الأهمية العلمية** : يسد البحث ثغرة معرفية في المكتبة الأكاديمية العراقية من خلال تقييم السياسات الأمنية في مرحلة ما بعد داعش ، والتركيز على مفهوم استدامة النصر كعملية مستمرة وليس كحدث عسكري عابر.

• **الأهمية العملية** : يقدم البحث رؤية تقويمية مبنية على حقائق ميدانية تساعد صانع القرار الأمني في تحديد الثغرات التي قد تستغلها الخلايا النائمة، خاصة في المناطق النائية والصحراوية, وفي ربط الأمن العسكري بالاستقرار المؤسساتي، حيث يحلل كيف يمكن للإصلاحات في القطاع الأمني أن تمنع عودة التهديدات الهجينة التي تخلط بين الإرهاب والجريمة المنظمة .

ثالثاً : أهداف البحث : يسعى هذا البحث بأسلوب تحليلي إلى تحقيق الغايات الآتية :

١. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية انتقال المؤسسة الأمنية من استراتيجية التحرير والتطهير إلى استراتيجية الاستدامة والاستباق في مرحلة ما بعد عام 2017 .

٢. رصد وتقييم النتائج الميدانية لهذه العمليات، وتحديد مدى نجاحها في تحييد قدرات الخلايا النائمة والمضافات الإرهابية في المناطق الوعرة والرخوة .

٣. تبيان مدى قدرة المنظومات التقنية، مثل الطائرات المسيرة والمراقبة الذكية، على تأمين المساحات الجغرافية الشاسعة (المثلث الصحراوي) التي تشكل جزء كبير من مساحة العراق .

٤. تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استدامة النصر، خاصة ما يتعلق بالتداخل في الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية، وأزمة الثقة بين المواطن والدولة في المناطق المحررة .

٥. السعي لتوظيف توليفة نظرية تجمع بين الأمن الإنساني وبناء الدولة وتفكيك الشبكات لتقديم رؤية أكاديمية متكاملة تتجاوز التحليل العسكري الصرف .

٦. تقديم توصيات عملية لصناع القرار تركز على أهمية الربط بين الجهد الأمني الميداني وجهود إعادة الإعمار والمصالحة المجتمعية لضمان عدم عودة الإرهاب .

رابعًا: منهجية البحث : يستند هذا البحث إلى المنهج التحليلي، الذي يسعى إلى تفكيك السياسات الأمنية العراقية بمرحلة ما بعد عام 20217 وقراءة مؤشراتها الميدانية والمجتمعية من منظور سوسيولوجي ولكي يبتعد البحث عن الاستنتاجات النظرية العامة ويحافظ على رصانته العلمية، اعتمدت الباحثة في جمع بياناتها ومعلوماتها على أدوات رصد ومصادر مكتبية ووثائقية متعددة تمثلت بالوثائق والبيانات الرسمية الحكومية؛ التقارير والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الأمنية العراقية المعنية بمؤشرات السيطرة والعمليات الاستباقية ومسك الأرض (وفي مقدمتها قيادة العمليات المشتركة، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وخلية الإعلام الأمني؛ والتقارير الميدانية الدولية والمحلية : الرصينة المتخصصة لرصد التغيرات الديموغرافية والأمنية والمجتمعية في المناطق المحررة والمخيمات (مثل تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، والمنظمة الهجرة الدولية IOM, علاوةً على ذلك الأدبيات والمصادر الأكاديمية والمكتبية والرسائل الجامعية والدراسات الاستراتيجية السابقة المتخصصة في العلوم الأمنية وعلم الاجتماع الجنائي، والتي تم توظيفها لضبط المفاهيم الإجرائية وبناء الأطر النظرية المفسرة للظاهرة .

ويُصنَّف هذا البحث ضمن الدراسات النظرية (التحليلية) التي تركز على التحليل العلمي للنصوص والأطر المفاهيمية، بما ينسجم مع أهداف البحث وطبيعته .

خامسًا: حدود البحث : يتحدد نطاق هذا البحث ضمن الأبعاد المنهجية التالية :

١. **الحدود الموضوعية (المجال العلمي)** : ينصرف هذا البحث موضوعياً إلى تقويم السياسات الأمنية العراقية في مرحلة ما بعد النصر العسكري عام 2017، مع التركيز على دراسة وتحليل آليات استدامة النصر عبر توليفة نظرية تربط الأمن بالإطار المجتمعي, ويركز البحث في شقه التحليلي من منظور سوسيولوجي على

رصد الظواهر الاجتماعية والانحرافية المصاحبة للمخلفات الفكرية للإرهاب، وقياس كفاءة التدابير الأمنية والاجتماعية المتخذة لتفكيك الشبكات الكامنة .

٢. **الحدود الزمانية (المجال الزمني)** : تتحدد الحدود الزمانية للبحث في المرحلة الممتدة من إعلان النصر العسكري الاستراتيجي على تنظيم داعش الإرهابي عام 2017، وصولاً إلى عام 2025 مع رصد امتداداتها الإحصائية والتوثيقية المتاحة, وتكتسب هذه المدة أهميتها الاستراتيجية والجنائية كونها تمثل مرحلة التحول الحرجة من العمليات العسكرية المباشرة إلى مرحلة الاستقرار الأمني, وإن اتخاذ عام (2017) حداً زمنياً في البحث يعود إلى أنه يمثل المنعطف الاستراتيجي والتأسيسي العام (إعلان النصر العسكري) الذي انبثقت منه وتأسست عليه كافة السياسات العملياتية اللاحقة ومنها عمليات عام 2019 .

٣. **الحدود المكانية (المجال الجغرافي):** يتحدد النطاق الجغرافي للبحث في العراق، مع تركيز تحليلي على المناطق التي شهدت انطلاق عمليات (إرادة النصر) وهي جغرافيًا الجهد الاستباقي والمناطق الرخوة (المثلث الصحراوي ومناطق الطوق الجغرافي)، فضلاً عن التركيز على بؤر ومخيمات الإيواء .

المبحث الأول

المرتكزات النظرية والمفاهيمية والمرجعية لاستدامة النصر

لغرض ضبط المصطلحات العلمية المستخدمة في هذا البحث، ومنعاً لأي لُبس في التفسير، نستعرض فيما يلي المفاهيم التي اعتمدتها الباحثة لوصف وتحديد المتغيرات الأساسية داخل السياق الميداني للدراسة :

١. **المؤسسات الأمنية : security institutions** : هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن أداء واجب منع الجريمة والإرهاب, ومكافحتهما وحفظ الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع, لذلك فقد سخرت الدولة إمكانياتها كافة المادية والبشرية والآلية لتحقيق ذلك الأمن, والمؤسسة الأمنية بتشكيلاتها كافة تحقق منظومة الأمن القومي سواء الجيش أو المخابرات أو الشرطة أو الأجهزة الخاصة مثل مكافحة الإرهاب والحمايات الخاصة وغيرها, وهي لا تخرج من حيث المبدأ عن أي تشكيل أو منظمة من حيث المفهوم والأجزاء والإطار ولكن الاختلاف هو جوهر الأهداف وحيوية المجال وقاطع المسؤولية ودرجة أهميتها للكيان المجتمعي والدولة ومتطلبات الأمن القومي [٢] .

وتُعرّف الباحثة (المؤسسات الأمنية) إجرائياً في هذه الدراسة بأنها كافة التشكيلات والأجهزة الاستخبارية والميدانية (الدفاع، الداخلية، العمليات المشتركة، والحشد) المعنية بتطبيق السياسات الحمائية وضمان مرحلة استدامة النصر بعد عام 2017 عبر الجهد الوقائي المنسق .

٢. **التهديدات الإرهابية Terrorist Threats :** ويعرفه الدكتور **جمال معتوق** هو الاعتداء أو التهديد بالإعتداء على الأرواح أو الأموال أو الممتلكات العامة والخاصة بشكل منظم من دولة أو مجموعة ما ضد المجتمع المحلي أو الدولي باستعمال وسيلة من شأنها نشر الرعب في النفوس لتحقيق هدف معين [٣] .

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب في القانون الدولي, فإن وصف الفعل بأنه نشاط إرهابي يعني التأكيد ليس فقط على أنه يمتلك خصائص معينة, ولكن أيضًا لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال السياسية والفلسفية, وتعرف الأعمال الإرهابية هي الأعمال الإجرامية المرتكبة بقصد التسبب في الوفاة أو إصابة جسدية خطيرة أو أخذ الرهائن, بغرض إثارة الرعب لدى عامة الناس أو لدى أفراد معنيين وتخويف السكان [٤] .

وتُعرّف الباحثة (التهديدات الإرهابية) إجرائياً في هذه الدراسة بأنها نمط حرب العصابات والجيوب الكامنة اللامركزية التي تحاول استغلال البيئات الجغرافية والمجتمعية الرخوة لإثارة الرعب، والتي يسعى هذا البحث لتحليل آليات تقويضها جنائياً واجتماعياً .

٣. **عمليات إرادة النصر (Will of Victory Operations):** تُعرّف بأنها سلسلة من العمليات العسكرية والأمنية الواسعة والمنسقة التي انطلقت مرحلتها الأولى في (يوليو 2019) بقيادة العمليات المشتركة وبإسناد قطعات الحشد الشعبي والعشائري، ومثّلت التطبيق العملي والميداني الأول لـ (السياسات الأمنية العراقية بمرحلة ما بعد النصر) لتطهير المناطق الرخوة جغرافياً وتفكيك الخلايا الكامنة [٥] .

وتُعرّف الباحثة (عمليات إرادة النصر) إجرائياً في هذه الدراسة بأنها المنعطف العملياتي والميداني الأبرز الذي جسّد انتقال السياسات الأمنية من طور المواجهة العسكرية المفتوحة إلى طور الجهد الاستباقي ومسك الأرض الاستراتيجي لتجفيف البيئات الجنائية والمجتمعية الحاضنة للإرهاب لضمان استدامة النصر .

الإطار النظري للدراسة (توليفة سوسيولوجية–أمنية) :

لا تكفي نظرية واحدة لاستيعاب تعقيدات الحالة الأمنية العراقية في مرحلة ما بعد النصر؛ إذ تتشابك فيها أبعاد إنسانية ومؤسسية وشبكية متداخلة, لذلك لجأت الدراسة إلى توليفة نظرية ثلاثية تُكمّل كل منها الأخرى وتُعوّض عن نقاط قصورها، مُشكّلةً بذلك إطاراً تحليلياً شاملاً ومتكاملاً .

١. **مقاربة الأمن الإنساني (محبوب الحق، 1994)** : أطلق الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق مفهوم الأمن الإنساني عام (1994) في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان ذلك تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن الدولي, فقد دعا الحق إلى الانتقال من أمن الأرض إلى أمن الإنسان، ومن أمن الدول إلى أمن الأفراد والمجتمعات, ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على سبعة أبعاد متكاملة :الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي [6] .

وفي السياق العراقي ما بعد داعش، تكتسب هذه المقاربة أهمية قصوى، إذ كشفت الحرب على التنظيم عن هشاشة بنيوية عميقة في جميع الأبعاد السبعة للأمن الإنساني في المناطق المحررة, ولذلك فإن استدامة النصر في إطار هذه المقاربة مشروطة بما هو أبعد من مجرد الهزيمة العسكرية؛ إذ تستلزم إعادة بناء شاملة لعلاقة المواطن بالدولة ومؤسساتها .

٢. **نظرية بناء الدولة (فرانسيس فوكوياما، 2004)** : في كتابه المرجعي بناء الدولة (2004)، يُطوّر فرانسيس فوكوياما أطروحة محورية مفادها أن الدول الضعيفة والفاشلة تُشكّل التهديد الأعظم للأمن الدولي، وأن بناء مؤسسات دولة فاعلة هو المهمة الأكثر إلحاحاً, ويُميّز فوكوياما بين بُعدين محوريين في قوة الدولة : النطاق المؤسسي الذي يشمل وظائف الدولة وتدخلاتها، والقدرة المؤسسية التي تعني مدى فاعلية هذه الوظائف وكفاءتها [7] .

وعلى ضوء هذا التمييز، يمكن قراءة التحديات العراقية بعد 2017 على النحو التالي فبينما تمكّنت الدولة من إعادة بسط نطاقها المؤسسي على الأراضي المحررة عسكرياً، ظلّت القدرة المؤسسية محدودة في كثير من هذه المناطق؛ إذ عجزت الأجهزة الأمنية عن توفير الحماية الكافية، وأخفقت الإدارة المحلية في تقديم الخدمات الأساسية .

٣. **نظرية تفكيك الشبكات (مارك ساجمان، 2004)** : في عمله الرائد فهم شبكات الإرهاب (2004)، يُقدّم مارك ساجمان رؤية ثورية لبنية التنظيمات الإرهابية باعتبارها شبكات اجتماعية معقدة تقوم على علاقات الصداقة والقرابة والانتماء المشترك، وأن هذا الطابع الشبكي هو ما يمنحها مرونتها وقدرتها على البقاء في مواجهة الضربات الأمنية المستمرة [٨] .

وتُوظّف الباحثة هذه النظرية في الدراسة الحالية لتحليل البنية الارتدادية للخلايا الإرهابية الكامنة في المناطق الرخوة جغرافياً ومخيمات الإيواء؛ حيث تُسهم أطروحة ساجمان في تفسير كيف تعتمد بقايا تنظيم داعش على الروابط الاجتماعية العميقة، وشبكات القرابة، والمصاهرة المحلية كآلية مرنة للبقاء والتخفي بعيداً عن الرصد العسكري التقليدي .

ومن هذا المنطلق، تُحلل الباحثة نتائج (عمليات إرادة النصر) بوصفها استراتيجية لم تقتصر على ضرب العقد المادية للتنظيم فحسب، بل واجهت الطابع الشبكي والاجتماعي للإرهاب, وتستنتج الباحثة في هذه الدراسة أن تفكيك هذه الشبكات لا يتحقق بالمواجهة المسلحة وحدها، بل يتطلب سياسات أمنية وجنائية موازية ترتكز على الأمن المجتمعي والدمج لإضعاف العلاقات الاجتماعية والعاطفية التحتية التي تغذي الاستقطاب وتمنح تلك الخلايا مرونة الارتداد .

وتخلص الباحثة من خلال الاستعراض التحليلي للمرتكزات النظرية الثلاثة إلى أن استدامة النصر في العراق تُمثل معادلة استراتيجية معقدة، تتداخل فيها قوة الدولة مع أمن الفرد وسيولة التنظيم, فبينما نجحت الدولة في استعادة نطاقها المؤسسي وبسط سيادتها عسكرياً وفقاً لمنظور فرانسيس فوكوياما، إلا أن القدرة المؤسسية تظل في حالة اختبار مستمر أمام تحدي الفراغات الإدارية في المناطق الرخوة, وترى أن هذا النجاح العسكري، رغم أهميته، يبقى هيكلاً هشاً ما لم يتم تحصينه بمرتكزات الأمن الإنساني التي طرحها محبوب الحق، حيث إن غياب الأمن الاقتصادي والمجتمعي في المناطق المحررة يُمثل الثغرة التي قد ينفذ منها الإرهاب مجدداً, وبدمج هذه الرؤى مع أطروحة مارك ساجمان حول تفكيك الشبكات، تستنتج الباحثة أن عمليات إرادة النصر الميدانية قد نجحت في ضرب العقد المادية للتنظيم، لكن الاستدامة الحقيقية تتطلب استراتيجية استباقية تتجاوز البعد العسكري نحو تفكيك الروابط الاجتماعية والعاطفية التي تُغذي هذه الشبكات اللامركزية, إن هذه التوليفة النظرية تُثبت أن الانتصار العسكري هو مجرد تمهيد لبناء الدولة، وأن النصر لا يُصبح مستداماً إلا عندما يتحول من هيمنة السلاح إلى كفاءة المؤسسة ورضا المواطن، مما يجعل من الأمن الإنساني ليس ترفاً فكرياً، بل هو الركيزة الأساسية لمنع إعادة إنتاج الظروف المُنتجة للتطرف .

الدراسات السابقة : تُمثّل مراجعة الدراسات السابقة ركيزةً منهجيةً أساسية في البحث العلمي، إذ تُتيح للباحث تحديد موقع دراسته في خريطة المعرفة المتراكمة, وقد كشفت هذه المراجعة عن فجوات معرفية محورية أبرزها : ندرة الدراسات التي تربط بين الجانب الميداني العملياتي وأطر الأمن الإنساني وبناء الدولة في آنٍ واحد، وغياب التقييم الأكاديمي المنهجي لعمليات إرادة النصر بالذات .

الدراسة الأولى: مجتمع للجميع : واقع العودة والإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش – دراسة في السياسات الاجتماعية [٩] : تناولت الباحثة ظاهرة إعادة الإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش، منطلقةً من تجربة مخيم الهول الذي يضم نحو (49) ألف فرد يشكّل العراقيون منهم ما يقارب (25) ألف فرد, اعتمدت المنهج الاجتماعي التحليلي مستندةً إلى ملاحظات ميدانية على مدى أربع سنوات, وتوصّلت إلى أن نسبة عالية من هذه الأسر تمتلك نوايا جادة للعودة والاندماج، وأن أبرز معوقات الإدماج تتمثل في الملاحقات العشائرية والوصم الاجتماعي وشُح فرص العمل والسكن وفقدان الوثائق الرسمية .

أوجه الاستفادة والتمييز: تتقاطع مع الدراسة الحالية في التأكيد على أن النصر العسكري وحده لا يكفي وأن البُعد المجتمعي هو الحلقة الأضعف في منظومة الاستدامة, وتتمايز الدراسة الحالية بتركيزها على البُعد الأمني العملياتي لعمليات إرادة النصر وتوظيف التوليفة النظرية الثلاثية (كاظم, 2025) .

الدراسة الثانية : مرتكزات التعايش السلمي لمرحلة ما بعد داعش (الأنبار أنموذجاً) [١٠] : تناول الباحث إشكالية مدى قدرة المجتمع الأنباري المتميّز بطابعه العشائري على النهوض والانصهار بعد مرحلة داعش, اعتمد المنهج الوصفي ومنهج الاستشراف المستقبلي, توصّل إلى أن المجتمع الأنباري يمتلك أصالة ثقافية راسخة تجعل التعايش ممكناً، وأن التوترات التي حدثت كانت ذات تأثيرات سياسية لا اجتماعية في جوهرها، وأن إشاعة ثقافة التسامح شرط أساسي لتحقيق الاستقرار المستدام .

أوجه الاستفادة والتمييز: تتقاطع مع الدراسة الحالية في التركيز على محافظة الأنبار تحديداً باعتبارها قلب المثلث الصحراوي الذي تعمل فيه عمليات إرادة النصر, وتتمايز الدراسة الحالية بتبنّيها إطاراً نظرياً متكاملاً وبربط الأبعاد المجتمعية بالعمليات الأمنية الميدانية .

الدراسة الثالثة : الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة أنموذجاً) [١١] : تناول الباحثان التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد داعش، متخذَين من الخلايا النائمة نموذجاً, اعتمدا المنهج الوصفي التحليلي, كشفت الدراسة أن الخلايا النائمة ليست مشكلة عسكرية بحتة بل محصّلة لإخفاقات بنيوية تشمل : الخلافات السياسية، وتنامي البطالة والفقر كحاضنة للتجنيد، وانهيار الثقة بين المواطن والدولة, وأكدت أن مواجهتها تستلزم استراتيجية متكاملة تجمع بين الضربات الاستخباراتية الاستباقية وإصلاح الجبهة الداخلية .

أوجه الاستفادة والتمييز: تُعدّ من أكثر الدراسات صلةً المباشرة بموضوع الدراسة الحالية إذ تتقاطع معها في التأكيد على أن التهديد المتبقي من داعش يتمثل في الخلايا النائمة التي جاءت عمليات إرادة النصر لمواجهتها, وتتمايز الدراسة الحالية بتبنّيها توليفة نظرية ثلاثية وتقديمها تقييماً ميدانياً موثقاً .

الدراسة الرابعة : السياسات الحكومية الفاعلة لمواجهة خطاب الكراهية في العراق لمرحلة ما بعد داعش [١٢] : تناولت الدراسة السياسات الحكومية لمواجهة خطاب الكراهية في العراق ما بعد داعش, اعتمدت المنهج الاستقرائي والتحليلي, وقُسِّمت على محورين : مدخل مفاهيمي لخطاب الكراهية وأشكاله، والسياسات الحكومية عبر ستة مسارات : القانون، والإعلام، والتعليم، والمؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، والاستخبارات, وخلصت إلى أن مواجهة خطاب الكراهية تستلزم استراتيجية حكومية متكاملة .

أوجه الاستفادة والتمييز: تتقاطع مع الدراسة الحالية في التأكيد على أن مرحلة ما بعد النصر تستلزم انخراط مؤسسات الدولة غير العسكرية في استراتيجية الاستدامة, وتتمايز الدراسة الحالية بتركيزها على البُعد العملياتي الميداني لعمليات إرادة النصر .

الدراسة الخامسة : تفادي عودة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا [١٣] : يُعدّ من أكثر الأعمال شمولاً في تناول مرحلة ما بعد النصر على داعش، مستنداً إلى مقابلات ميدانية مُكثّفة, ويرصد أن داعش تحوّل إلى اعتماد مخابئ صحراوية تحت الأرض وكهوف جبلية وخنادق، وأن الفصل الأمني بين القوات العراقية والكردية أوجد مناطق رمادية .

أوجه الاستفادة والتمييز : تعتمد الدراسة الحالية على هذا التقرير مرجعاً ميدانياً أساسياً لتوصيف البيئة الأمنية التي جاءت عمليات إرادة النصر لمعالجتها .

الدراسة السادسة : إصلاح قطاع الأمن في العراق :التجارب الماضية والواقع الراهن [١٤] :

يُقدّم هذا التقرير تقييماً شاملاً لواقع إصلاح المؤسسة الأمنية العراقية، مستنداً إلى معطيات ميدانية محلية, يرصد الإنجازات الملموسة في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والتنسيق بين مكوّناتها, وكما يُشخّص التحديات المستمرة المتمثلة في تداخل الصلاحيات وضعف الشفافية والاعتماد على الدعم الخارجي, ويُقدّم توصيات سياساتية لتطوير منظومة الأمن الوطني .

أوجه الاستفادة والتمييز: يُمثّل مصدراً إضافياً ذا قيمة للدراسة الحالية لكونه إنتاجاً أكاديمياً عراقياً يُعالج الموضوع من منظور داخلي, وتنفرد الدراسة الحالية بتطبيق التوليفة النظرية على حالة ميدانية بعينها — عمليات إرادة النصر — مما يُعطيها عمقاً تحليلياً يُكمّل المقاربة السياساتية .

استعراض الدراسات السابقة يكشف عن جملة من الفجوات المعرفية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدّها: حيث اكتفت معظم الدراسات السابقة باستخدام إطار نظري واحد أو مقاربة تحليلية أُحادية البُعد, في حين تُقدّم الدراسة الحالية توليفةً نظريةً ثلاثية ريادية تجمع بين الأمن الإنساني (محبوب الحق) وبناء الدولة (فوكوياما) وتفكيك الشبكات (ساجمان) مما يُتيح رؤيةً شاملةً تستوعب أبعاد المشكلة المتعددة دون اختزالها في بُعد واحد .

تناولت أغلب الدراسات الظاهرة الإرهابية بصورة عامة أو من منظور تاريخي, في حين تُركّز الدراسة الحالية على نموذج ميداني محدد وموثّق هو عمليات إرادة النصر، مما يُتيح تقييماً أكثر دقةً وقابليةً للتحقق لمدى فاعلية الاستراتيجية الأمنية العراقية في مرحلة الاستدامة, فضلاً عن ميل الدراسات المتخصصة في الشأن العسكري إلى تجاهل الأبعاد المجتمعية، في حين تُهمل الدراسات المجتمعية الديناميات الأمنية الميدانية, وتُجسّر الدراسة الحالية هذه الهوة عبر دراسة التفاعل بين البُعدين وإظهار كيف تُؤثّر المخرجات الاجتماعية والمؤسسية على استدامة النتائج العسكرية, وأغفلت كثير من الدراسات العربية المتاحة التوثيق الكمّي الدقيق للإحصائيات والمؤشرات الأمنية, في حين تحرص الدراسة الحالية على ترسيخ نتائجها التحليلية في قاعدة بيانات رقمية موثّقة مستقاة من مصادر أولية وثانوية موثوقة .

المبحث الثاني

التقييم الميداني للسياسات الأمنية العراقية مرحلة ما بعد (2017)

عند إخضاع التجربة العراقية في الحرب على الإرهاب للتقييم الموضوعي، يبرز تساؤل جوهري حول مفهوم النصر والحسم؛ فمن الناحية الواقعية، لا يمكن اختزال مكافحة الإرهاب في ثنائية الانتصار أو الهزيمة المطلقة، بل يجب فهمها كجهد استراتيجي مستمر وليس مجرد مواجهة حربية تنتهي بمراسم توقيع أو إعلان رسمي, وعلى الرغم من الانكسار التكتيكي الكبير لتنظيم داعش وفشله في الحفاظ على الخلافة المكانية، إلا أن هذا الانكسار لا يعني بالضرورة انتصاراً استراتيجياً نهائياً للدولة ما لم يتم حسم معركة الأفكار [١٥] .

وتشير المؤشرات العالمية إلى مفارقة إحصائية؛ فبينما تنخفض معدلات الوفيات الناتجة عن العمليات الإرهابية، نجد تزايداً في أعداد الأيديولوجيات المتطرفة وانتشاراً أوسع للمقاتلين العابرين للحدود، مما يطرح علامات تحذير حول إمكانية تجدد الشبكات الإرهابية وتكيفها مع الضغوط الأمنية, لذا فإن استدامة النصر في العراق تقتضي الحذر من تحول التهديد من خلايا عسكرية مسلحة إلى راديكالية فكرية نائمة، وهو ما يستوجب عدم الاكتفاء بالنجاحات الميدانية لعمليات إرادة النصر، بل تعزيزها بسياسات طويلة الأمد تعالج الجذور الفكرية والاجتماعية للتطرف .

أولاً : خلفية المشهد الأمني بعد 2017 :

في التاسع من ديسمبر 2017، أعلن رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي النصر الرسمي على تنظيم داعش بعد ثلاث سنوات من الصراع المرير, وبحلول ذلك التاريخ كان التنظيم قد فقد نحو (95%)من الأراضي التي سيطر عليها في ذروة قوته عام 2014، حين كان يُهيمن على ثلث الأراضي السورية وما يقارب (40%)من الأراضي العراقية بما فيها مدينة الموصل [١٦] .

غير أن النصر الرسمي لم يُفضِ إلى القضاء التام على التنظيم, فوفقاً لتقديرات التحالف الدولي، ظل أكثر من (10,000) مقاتل من عناصر التنظيم ناشطين في العراق وسوريا عام 2020، يعمل معظمهم عبر خلايا

نائمة متمركزة في المناطق الجبلية والصحراوية النائية [١٧] وقد استأنف التنظيم عملياته الإرهابية بأسلوب عصابات تدريجياً، مستغلاً الفراغات الأمنية والتوترات الطائفية والإخفاقات الحوكمية .

ولعب الجهد الاستخباري دورًا حاسمًا في تحقيق النصر على داعش واستدامته, من خلال جمع المعلومات وتحليلها، تمكنت الأجهزة الاستخباراتية من تحديد مواقع الخلايا الإرهابية، كشف مخططاتها، وتوجيه الضربات الاستباقية, ويعتمد نجاح السياسات الأمنية بشكل كبير على تطوير القدرات الاستخباراتية وتعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة .

ولم تكن السياسة الأمنية العراقية بعد عام 2017 معزولة عن التحولات الاستراتيجية الدولية في مجال مكافحة الإرهاب؛ بل جاءت استجابةً لمتغيرات بنيوية طرأت على طبيعة الصراع ضد التنظيمات الجهادية على مستوى العالم, ولتفكيك هذا المشهد وتحديد موقع التجربة العراقية ضمنه، يمكن الاستعانة بالمخطط الانسيابي الآتي الذي يلخص الدورة الاستراتيجية لخمس مراحل أساسية شهدها العالم في مرحلة ما بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر [١٨] :

شكل (1) الدورة الاستراتيجية لمكافحة الأرهاب في العراق (تكييف الباحثة)

يُقدّم المخطط الانسيابي أعلاه إطاراً زمنياً وتحليلياً لفهم البيئة الدولية المحيطة بالسياسات الأمنية العراقية, وتكتسب المرحلة الخامسة الممتدة من عام 2017 إلى الوقت الحاضر أهمية استثنائية في دراستنا هذه؛ حيث يمكن وصفها استراتيجياً بـ (الانتصار الغريب – Strange Victory)، وهو مصطلح مستعار من أدبيات المؤرخ مارك بلوخ (1940) في تحليله للتحولات المفاجئة في مسار الحروب، والذي يخلص فيه إلى أن الخلل يكمن غالباً في الفشل في استيعاب أن الإيقاع الكامل للحرب الحديثة قد تغير [١٩] .

وعند إسقاط هذا المفهوم الفلسفي والأمني على الواقع العراقي بعد إعلان النصر عام 2017، نجد أن الدولة العراقية والشركاء الدوليين قد نجحوا تكتيكياً في تقويض البنية الجغرافية لتنظيم داعش الإرهابي ومنع صعود أي كيان جهادي مسيطر على الأرض من جديد، بيد أن هذا النجاح لم يرافقه حسم حقيقي للمسببات

الكامنة والقوى المغذية للفكر المتطرف, ومن هنا تبرز المفارقة التي تعيشها بيئة مكافحة الإرهاب الحالية؛ فمن ناحية، لم تعد التنظيمات الإرهابية تشكل تهديداً كلاسيكياً دائماً لسيادة المدن كما كان الحال في عام 2014، ولكن من ناحية أخرى، أدى انتشار التهديد وتمدده جغرافياً نحو (المناطق الرخوة) والأودية الصحراوية البعيدة إلى حالة من الإحباط الاستراتيجي والإرهاق من الحروب الطويلة [٢٠] .

وما يزيد من تعقيد مرحلة الاستدامة الأمنية في العراق هو المتغير الدولي المتمثل في تراجع قضية مكافحة الإرهاب إلى الخلفية في جدول أعمال القوى العظمى، والتي بدأت تنقل أولوياتها نحو صراعات النفوذ الجيوسياسي، والتغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية العالمية, وهذا التراجع الدولي يعيد العبء كاملاً على عاتق المؤسسة الأمنية العراقية، ويفرض عليها استيعاب تغير إيقاع الحرب؛ فالصراع لم يعد مواجهة تقليدية ثقيلة، بل أصبح حرب استخبارات وتقنيات متطورة تهدف إلى ملاحقة شبكات لامركزية كامنة، وهو ما يفسر ارتكاز عمليات (إرادة النصر) على الجهد الاستباقي النخبوي والاستشعار التكنولوجي الذكي بدلاً من الكثافة البشرية التقليدية .

ثانياً : إعادة هيكلة المنظومة الأمنية العراقية :

إن نجاح المؤسسات الأمنية العراقية في مكافحة الخلايا النائمة يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الأساسية المختلفة، من أجل اشباع حاجة المواطن العراقي بالشعور بالأمن والطمأنينة في الداخل وحماية حقه بالعيش وتأمين حقوقه الطبيعية في البيئة الاجتماعية والدفاع عنها وحمايتها, إذْ يشكل تواجد الخلايا النائمة دليل ضعف الجهد الأمني والاستخباري لأجهزة الدولة المختلفة في تنفيذ هجمات استخبارية مسبقة ومبكرة لكشف تلك الخلايا والشبكات، لذلك نجد أن السياسة الامنية من أولويات المواجهة في تصفية وملاحقة الخلايا الإرهابية وعبر تطوير جهد استخباري عالي ومتميز قادر على رصد مكونات الخلايا الإرهابية ومعرفة بنيتها على المستوى الفكري والنظري، ويكون قريب من المجتمع والمواطن لتفعيل وعيه وحسه الأمني لضمان أمن واستقرار البلد [٢١] .

١. نقل الملف الأمني إلى وزارة الداخلية :

شكّل قرار نقل ملف الأمن في المدن المحررة من الإطار العسكري إلى وزارة الداخلية نقطة تحوّل نوعية في بنية المنظومة الأمنية العراقية, إذ أفضى هذا التحوّل إلى انتقال تدريجي من منطق الحرب إلى منطق الشرطة وإنفاذ القانون، وهو ما يُعدّ شرطاً ضرورياً لإعادة تطبيع الحياة المدنية وإرساء مفهوم الأمن الإنساني.

٢. تفعيل الجهد النخبوي الاستباقي :

اعتمدت الدولة العراقية في مرحلة ما بعد النصر على توظيف وحدات النخبة ذات القدرات العملياتية العالية في تنفيذ مهام استباقية دقيقة، بدلاً من الاعتماد على الانتشار الكمّي الواسع, وهذا يُعبّر عن إدراك عميق بأن مرحلة ما بعد النصر تستدعي نوعاً مختلفاً من القدرات العسكرية والأمنية يُركّز على الدقة والاستهداف المحدد [٢٢] .

ثالثاً :عمليات إرادة النصر – التصميم والتنفيذ والنتائج :

جاء إطلاق عمليات إرادة النصر في يوليو 2019 استجابةً مباشرةً للتحديات الميدانية التي كشفت أن بقايا داعش قد أعادت تنظيم صفوفها في المناطق الصحراوية والجبلية الوعرة, وقد اعتمدت العمليات على مبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو؛ أي عدم انتظار التنظيم حتى يُبادر بهجماته، بل استهدافه في معاقله الجغرافية قبل أن يتمكّن من إعادة بناء قدراته .

جدول (1) : يوضح الحصيلة الميدانية لعمليات إرادة النصر [٢٣]

الدلالة الاستراتيجية	العدد	الحصيلة العملياتية
50% حشد شعبي وعشائري	20,000~مقاتل	إجمالي المقاتلين
المثلث الصحراوي الثلاثي نينوى – الأنبار- صلاح الدين	44% من مساحة العراق	الجغرافيا المستهدفة
تفكيك قدرة التسليح المحلي	5 معامل	معامل التفخيخ
تحييد أسلحة الكر والفر	106 وحدة	عبوات ناسفة وصواريخ
تدمير القدرة اللوجستية للتنظيم	8 آليات	آليات مدمّرة
تفكيك شبكة الإيواء والدعم اللوجستي	15موقعاً	خيام ومضافات وأوكار
الإسناد الجوي الدولي (أعلى من الوطني)	77طلعة	طلعات التحالف الجوية
القدرة الجوية الوطنية (تحتاج تعزيزًا)	37طلعة	طلعات طيران الجيش

تُظهر المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (1) الحصيلة الميدانية الاستراتيجية لعمليات (إرادة النصر)، حيث تعكس نسبة 44% من مساحة العراق النطاق الجغرافي للمثلث الصحراوي المفتوح والممتد بين محافظات (نينوى، الأنبار، وصلاح الدين وصولاً للحدود الدولية)، وهي المساحة الأشد تعقيداً والتي كانت تُشكل مناطق رخوة أمنياً وبيئة ملائمة لتخفي الخلايا الإرهابية, وتكشف البيانات أن قطعات الحشد الشعبي وحشد العشائر المحلية قد تولت العبء الأكبر في عمليات التطهير والمسك العملياتي بنسبة 50% من إجمالي جبهة المسؤولية الميدانية للعمليات بالتعاون والتنسيق التام مع قطعات الجيش والشرطة الاتحادية, وتثبت النتائج نجاح الاستراتيجية الأمنية في تفكيك البنية اللوجستية للتنظيم من خلال تدمير (15) موقعاً ومضافة، وتفكيك (5) معامل تفخيخ، وتثبيت (106) عبوة وصاروخ، وهو ما يُعزز تحول التهديد من مواجهة كلاسيكية إلى جيوب معزولة, كما يُلاحظ من إحصاء الطلعات الجوية إن (77 طلعة للتحالف الدولي مقابل 37 طلعة لطيران الجيش العراقي, وهذا يفسر الحاجة المستمرة لتعزيز القدرات السيادية الجوية لضمان استدامة النصر دون الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي .

جدول (2) : يُوضح تطور المشهد الأمني العراقي [٢٤]

الجرحى المدنيون	القتلى المدنيون	الهجمات الإرهابية	السنة
~1,600	~900	~1,200	2018
1,121	534	844	2019
—	—	629	2020
—	—	~500	2021
—	—	408	2022
	69	~300	2023

يوضح الاستقراء الإحصائي الزمني في الجدول (2) أعلاه الذي يرصد تطور المشهد الأمني العراقي تظهر مؤشرات كمية إيجابية واضحة تعكس التراجع المطرد في الفاعلية العملياتية للتنظيم حيث انخفض عدد الهجمات الإرهابية من نحو ألف ومئتي هجوم عام 2018 إلى حوالي ثلاثمئة هجوم عام 2023 وما رافق ذلك من انخفاض حاد في أعداد الضحايا من المدنيين مما يُمثّل دليلاً ميدانياً ملموساً على نجاح سياسة نقل الملف الأمني للمدن إلى وزارة الداخلية والاعتماد على الجهد النخبوي الاستباقي وهو التحول الذي نقل الدولة من استراتيجية المواجهة العسكرية الخشنة الشاملة إلى استراتيجية فرض القانون والأمن الداخلي ورغم أن هذا

الانخفاض الرقمي أخرج العراق من قائمة الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب في مؤشر الإرهاب العالمي إلا أن هذا الانكسار التكتيكي للتنظيم على الأرض لا يعني القضاء التام على جذوره الفكرية بل يفرض تبني سياسات مرنة تمنع الشبكات الكامنة من التكيف مجدداً مع البيئة السياسية والإدارية .

جدول (3) : يوضح أعداد النازحين خلال عمليات إرادة النصر [٢٥]

التقييم	عدد النازحين	التاريخ
بداية توسع داعش في العراق	1.7مليون	أغسطس2014
الذروة القصوى للنزوح الداخلي	3.4مليون	مارس2016
بعد إعلان النصر الرسمي مباشرة	2.8مليون	ديسمبر 2017
لا يزال مليون في مخيمات	1.9مليون	أغسطس2018
رغم مرور 4 سنوات على النصر العسكري	1.2مليون	عام2021

أما الجدول الثالث فيمثل المتغير الأكثر حرجاً في هذه الدراسة لكونه يُسلط الضوء على الأبعاد المجتمعية والإنسانية التي تُشكل الجوهر الحقيقي لمعادلة الاستقرار المستدام حيث تُشير أرقام النزوح إلى بقاء نحو مليون ومئتي ألف عراقي في حالة نزوح داخلي حتى عام 2021 رغم مرور سنوات على إعلان النصر العسكري مما يُعدّ مؤشراً دالاً على الهشاشة البنيوية العميقة في أبعاد الأمن الإنساني في المناطق المحررة وتستنتج الباحثة من هذه المعطيات أن الانتصار العسكري لم يترجم بشكل متوازٍ إلى استقرار بنيوي مستدام إذ إن معوقات الإدماج المجتمعي المتمثلة في الملاحقات العشائرية والوصم الاجتماعي وفقدان الوثائق الرسمية وشح فرص العمل تحوّل هذه البيئات الهشة والمخيمات إلى حواضن كامنة وفضاءات للاستقطاب وإعادة التجنيد ما لم يتم تحصينها بالتنمية والعدالة التنموية .

جدول (4): يُوضح مؤشرات الأمن الوطني العراقي ما بعد 2017 [٢٦]

البيانات	المؤشر	السنة
+ 10.000 مقاتل ناشط في العراق وسوريا	مقاتلو داعش المتبقون	2020
408 هجومًا تم التركيز فيها على الأنبار وديالى وكركوك وصلاح الدين في المناطق التي تقل فيها دوريات الأمن	هجمات داعش	2022
5,589 موقوفاً بموجب قانون مكافحة الإرهاب خلال عام 2023	عمليات مكافحة الإرهاب	2023
ما يقارب 1.1 مليون عراقي لا يزالون نازحين داخلياً	النازحون داخليًا	2023
153 هجومًا في النصف الأول من 2024 مقارنة ب121 في سنة 2023 مما يشير إلى محاولة التنظيم لإعادة بنائه	هجمات داعش	2023
537 مدنيًا قتلو بصورة عنيفة, منهم 216 نُسبو إلى كيانات داعش الإرهابية	وفيات الإرهاب	2024

وفي الختام يقدم الجدول الرابع قراءة مركّبة تجمع بين الإنجازات الميدانية المستمرة والتحديات الهجينة المتصاعدة في مرحلة الاستدامة إذ تشير البيانات إلى تنفيذ التنظيم أربعمئة وثمانية هجمات عام 2022تركزت في المناطق الرخوة التي تقل فيها دوريات الأمن كالأنبار وديالى وكركوك وصلاح الدين وهو ما يظهر أنه على الرغم من بسط الدولة لنطاقها المؤسسي جغرافياً إلا أن القدرة المؤسسية للأجهزة الأمنية والإدارية المحلية لا تزال تواجه تحدي الفراغات في الأودية والصحاري كما أن تسجيل مئة وثلاث وخمسين هجمة في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بمئة وإحدى وعشرين هجمة في عام 2023 كاملاً يُمثّل جرس إنذار لصانع القرار الأمني بأن التنظيم أظهر مرونة عالية في التحول إلى شبكات لامركزية وذئاب منفردة تستغل الثغرات لإعادة بناء نفسه وتؤكد الباحثة أن بقاء أعداد من المقاتلين المتبقين في العراق وسوريا يُثبت بشكل قاطع أن تأمين هذه المساحات الشاسعة لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الكثافة البشرية والسيطرات التقليدية بل يتطلب استراتيجية أمنية ذكية ترتكز على الاستخبارات التقنية والطائرات المسيرة والمراقبة التكنولوجية الحديثة كبديل استراتيجي فاعل لتحصين النصر وجعله دائم الاستدامة .

تظهر المؤشرات الأمنية والإحصائية تحسنًا ملحوظًا في الوضع الأمني العراقي بعد عام2017 ، مما يعكس فعالية السياسات والإجراءات المتخذة, ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتطلب معالجة مستمرة, إذْ تشير الجداول السابقة إلى انخفاض الهجمات الإرهابية خاصة الهجمات الكبيرة مثل السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية، بنسبة تجاوزت 90% مقارنة بفترة سيطرة داعش, تحسن تصنيف العراق في مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)لأول مرة منذ سنوات طويلة، إذْ خرج العراق من قائمة الدول العشر الأكثر تأثرًا بالإرهاب في مؤشر الإرهاب العالمي، مما يدل على تحسن جذري في البيئة الأمنية, وتمكنت القوات الأمنية من تنفيذ عمليات استباقية ناجحة أدت إلى مقتل واعتقال العديد من قيادات وعناصر داعش، بما في ذلك تسلم العراق لأكثر من 2250إرهابيًا من سوريا في عام 2024 .

إلا انه على الرغم من النجاحات لا تزال هناك تحديات تواجه السياسات الأمنية العراقية منها الخلايا النائمة لا يزال تنظيم داعش يعتمد على الخلايا النائمة والذئاب المنفردة لتنفيذ هجمات متفرقة، خاصة في المناطق النائية والصحراوية, والسلاح المنفلت : يمثل انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة تحديًا كبيرًا لفرض الأمن وسيادة القانون, والفساد الإداري والمالي : يؤثر الفساد في بعض مفاصل المؤسسات الأمنية على كفاءتها وفعاليتها, ولا يزال تداخل الصلاحيات بين مختلف الأجهزة الأمنية، خاصة في المناطق المتنازع عليها، يمثل تحديًا, وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا يتطلب تطوير قدرات لمواجهة التهديدات السيبرانية التي قد تستغلها

التنظيمات الإرهابية, فضلاً عن التدخلات الإقليمية : تستمر التدخلات الإقليمية في التأثير على الاستقرار الأمني في العراق .

خامساً : المعوقات المؤسساتية والمجتمعية :

١. **إشكاليات التنسيق المؤسسي :** ظلّ التنسيق بين الأجهزة الأمنية المتعددة إشكاليةً هيكلية مزمنة تُضعف الفاعلية العملياتية الكلية, فالتداخل في الصلاحيات بين الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي والأجهزة الاستخباراتية المتعددة يُفضي أحياناً إلى تضارب في القرار وتبايُن في التوجهات الميدانية وإهدار في الطاقات .

٢. **أزمة الثقة المجتمعية :** يُشكّل تراجع الثقة بين شريحة من المواطنين والمؤسسة الأمنية تحدياً بنيوياً عميقاً, فالاستخبارات المجتمعية هي الأجدر في كثير من الأحيان للكشف عن خلايا التنظيم الكامنة، لكنها تستلزم شعوراً حقيقياً بالانتماء إلى الدولة ورغبة في التعاون معها [٢٧] .

٣. **التهميش الاقتصادي وديناميات الاستقطاب :** تشير الدراسات إلى أن البطالة والفقر والشعور بالإقصاء الاقتصادي تُشكّل أرضيةً خصبة لاستقطاب التنظيمات المتطرفة, وفي المناطق المحررة العراقية، اجتمعت عوامل متعددة : دمار واسع في البنية التحتية، وتراجع حاد في سوق العمل، وبطء في إعادة فتح المرافق الحيوية, وقد تعهّدت دول داعمة في مؤتمر الكويت 2018 بنحو 30 مليار دولار لإعادة الإعمار، غير أن فجوةً واسعة ظلّت قائمة بين الوعود والتنفيذ .

تخلص الباحثة من خلال القراءة الفاحصة لواقع البيئة الأمنية والمجتمعية في مرحلة ما بعد النصر إلى أن تحدي الاستدامة لم يعد يقتصر على مواجهة السلاح بالسلاح بل بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الدولة على تفكيك المعوقات الهيكلية والمجتمعية التي قد تحوّل الانتصار العسكري إلى حالة مؤقتة إذ تشير معطيات الدراسة إلى أن إشكاليات التنسيق المؤسسي والتداخل في الصلاحيات بين التشكيلات المتعددة كالجيش وجهاز مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي والأجهزة الاستخباراتية لا تزال تُمثّل عائقاً مزيداً يُضعف من فاعلية الجهد العملياتي الكلي ويؤدي إلى تضارب القرار وإهدار الطاقات الميدانية وفي المقابل ترى الباحثة أن المعوق الأكثر خطورة يكمن في فضاءات المجتمع وتحديداً في أزمة الثقة البنيوية بين شريحة من مواطني

المناطق المحررة والمؤسسة الأمنية فالاستخبارات المجتمعية والمعلومات الطوعية التي يقدمها الأهالي هي الركيزة الأساسية لتعقب الخلايا النائمة وتفكيك شبكاتها اللامركزية وفقاً لمنظور مارك ساجمان بيد أن هذه الاستخبارات لا يمكن أن تتدفق دون شعور حقيقي بالمواطنة المتساوية ورغبة حقيقية في الشراكة الأمنية مع الدولة وتؤكد الباحثة في هذا السياق أن معضلة التهميش الاقتصادي المتمثلة في الدمار الواسع للبنية التحتية والبطالة والفقر وبطء بر المسارات التنموية تشكّل مجتمعة أرضية خصبة وحاضنات استقطاب وتجنيد كامنة ينفذ منها الفكر المتطرف لإعادة بناء أفرعه ومما يزيد من عمق هذه الفجوة هو غياب الفاعلية في الوعود الدولية لإعادة الإعمار حيث ظهر تباين حاد بين حجم التعهدات المالية في مؤتمر الكويت لعام ألفين وثمانية عشر والواقع التنفيذي على الأرض وهو ما تراه الباحثة ثغرة أمنية بامتياز وليست مجرد أزمة اقتصادية عابرة وتأسيساً على ذلك تستنتج الباحثة أن صانع القرار الأمني العراقي يجب أن يستوعب أن فلسفة استدامة النصر تقتضي حتماً الانتقال من هيمنة المقاربة العسكرية الصرفة إلى كفاءة المؤسسة الحوكمية ورضا المواطن بحيث يصبح الأمن الإنساني بأبعاده التنموية والمجتمعية والاقتصادية هو المصد الحقيقي لمنع إعادة إنتاج الظروف البيئية والاجتماعية المنتجة للتطرف والإرهاب .

ختامًا, يُجسّد المسار العراقي في مرحلة ما بعد 2017 نموذجاً بالغ الثراء والتعقيد لفهم معادلة استدامة النصر في السياقات ما بعد الصراع, فقد أثبتت تجربة عمليات إرادة النصر أن العراق يمتلك إرادةً سياسيةً وقدراتٍ ميدانيةً حقيقية على مواصلة الضغط الأمني الاستباقي على بقايا التنظيم في معاقله الجغرافية الأخيرة، وأن التكنولوجيا والاستخبارات الدقيقة باتت تتصدّر أولويات الاستراتيجية الأمنية في مواجهة تحديات الجغرافيا الصعبة .

غير أن الدراسة تُقرّ في الوقت ذاته بأن الانتصار الحقيقي والمستدام لا يُوقَّع في بيانات عسكرية، بل يتجذّر في عقود اجتماعية مُجدَّدة بين الدولة ومواطنيها، وفي مؤسسات راسخة تُجسّد مبدأ المواطنة المتساوية والعدالة التوزيعية، وفي تنمية اقتصادية تُوسّع دوائر الانتماء وتُضيّق فضاءات الاستقطاب, إن النصر على داعش أثبت أن العراق دولة قادرة على القتال والانتصار, أما استدامة هذا النصر فتتحدد في مساحات السياسة والحوكمة والعدالة والتنمية .

نتائج البحث :

١. تُثبت الدراسة أن الدولة العراقية نجحت في إرساء تحوّل نوعي حقيقي في بنية منظومتها الأمنية تجلّى في نقل الملف الأمني للمدن إلى وزارة الداخلية وتفعيل الجهد النخبوي الاستباقي, وتُمثّل عمليات إرادة النصر أبرز تجلّيات هذا التحوّل, بيد أن هشاشة هيكلية لا تزال قائمة تتمثل في التداخل المؤسسي، وضعف التنسيق الاستخباراتي، والاعتماد المفرط على الدعم الجوي للتحالف الدولي .

٢. أثبتت النتائج الميدانية الموثّقة لعمليات إرادة النصر أن تأمين المساحات الجغرافية الشاسعة والوعرة لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الكثافة البشرية وحدها, فالطائرات المسيّرة ومنظومات المراقبة الإلكترونية والاستخبارات التقنية تُوفّر قدرةً على تغطية مساحات أوسع بكفاءة أعلى وكُلفة بشرية أقل .

٣. تتقاطع نتائج الدراسة مع خلاصة الأدبيات الأكاديمية المتخصصة في أن الاستراتيجية الأمنية مهما بلغت درجة تطورها وكفاءتها الميدانية، تبقى قاصرةً عن إحداث الاستدامة الحقيقية في غياب المصالحة المجتمعية وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة .

٤. تُشير الدراسة إلى وجود فجوة حادة بين التعهدات المالية الدولية لإعادة إعمار العراق والواقع الفعلي للتنفيذ, وهذه الفجوة لا تُشكّل مشكلة إنسانية وحسب، بل تحمل أبعاداً أمنية خطيرة، إذ يُفسح الإقصاء الاقتصادي المجال أمام إعادة الاستقطاب والتجنيد .

التوصيات : بناءً على ما توصل إليهِ البحث من نتائج، وفي ضوء المقاربة السوسيولوجية–الأمنية المقترحة، توصي الباحثة بالآتي :

١. **توصي الدراسة بإنشاء مجلس أمن قومي موحّد ذي صلاحيات ملزمة يُنسّق بين الأجهزة الأمنية كافة تحت مرجعية مدنية واضحة, وتطوير** منظومة معلوماتية مشتركة بين الأجهزة الأمنية تُتيح تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة آمنة وفورية, والاستثمار المتواصل في تطوير القوة الجوية الوطنية وقدرات الطائرات المسيّرة للحدّ من الاعتماد على التحالف الدولي, وبناء برامج تدريب متخصصة لوحدات العمليات الخاصة العاملة في البيئات الصحراوية والجبلية .

٢. إطلاق خطة وطنية شاملة لتحديث المنظومة الأمنية تُولي الاستخبارات التقنية أولويةً قصوى, وبناء مراكز متطورة لتحليل البيانات الضخمة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل النمط الإرهابي, والتعاون مع شركاء دوليين موثوقين لنقل التكنولوجيا في مجالات الرصد والمراقبة .

٣. إطلاق برامج مصالحة وطنية شاملة في المناطق المحررة تتجاوز الخطاب الرسمي نحو آليات عملية ومُموَّلة, تسريع تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في المناطق الهشة بما يُوفّر فرص عمل حقيقية, وتفعيل آليات العدالة الانتقالية لمعالجة ملفات الانتهاكات وبناء الثقة .

الهوامش :

(١) عبد الستار عبد الرحمن, معضلة عالمية: الإرهاب يخسر معاركه، لكنه يزداد انتشاراً!. مجلة التحالف، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، (3)، 2020 .

(٢) سالم محمد عبود, تطوير وتنمية المؤسسات الأمنية: وفقاً لمناهج التخطيط الأستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة, دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية, ط2, العراق, بغداد, 2020 .

(3) د. جمال معتوق, مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي, دار الكتب الحديث, ط1, مصر, القاهرة, 2014 .

(4) Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach, Published by Organization for Security and Co-operation in Europe, Vienna, 2014 .

(٥) قيادة العمليات المشتركة، خلية الإعلام الأمني، البيان الختامي لإعلان انطلاق المرحلة الأولى من عمليات إرادة النصر، بغداد، صادر بتاريخ 7 يوليو 2019, منشور عبر وكالة الأنباء العراقية واع .

(6) United Nations Development Program me (UNDP), Human development report 1994: New dimensions of human security. Oxford University Press, 1994. https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994 .

(7) Fukuyama, F, State-building: Governance and world order in the 21st century, Cornell University Press, 2004 .

(8) Sageman, M, Understanding terror networks. University of Pennsylvania Press, 2004 .

(٩) د. ميس محمد كاظم, مجتمع للجميع : واقع العودة والإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش, مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، (4) 28، ص 105-132 , 2025 .

(١٠) عمر خليل خلف, مرتكزات التعايش السلمي لمرحلة ما بعد داعش :الأنبار أنموذجاً, مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني، ص153-138, 2022 .

(١١) د. زيد حسن علي ود. حسن سعد عبد الحميد, الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة أنموذجاً) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 17، (2019)، ص 101-122.

(١٢) زمن ماجد عودة، سما طاهر مسلم, السياسات الحكومية الفاعلة لمواجهة خطاب الكراهية في العراق لمرحلة ما بعد داعش, وقائع المؤتمر العلمي الرابع عشر، العدد 7، ص 553-529 مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, ب. ت .

(13) International Crisis Group, Averting an ISIS resurgence in Iraq and Syria, Middle East Report No. 207, 2019 . https://www.crisisgroup.org .

(١٤) مركز البيان للدراسات والتخطيط, إصلاح قطاع الأمن في العراق :التجارب الماضية والواقع الراهن, العراق, بغداد : مركز البيان, 2024 .

https://www.bayancenter.org/en/2024/12/12308

(١٥) مارك هيكر، إيلي تينينباوم، ولويس دوجيت-جروس، الحرب ضد التنظيمات الجهادية: الدروس المستفادة من عشرين عاماً من مكافحة الإرهاب ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3560, 2021 .

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhrb-dd-altnzymat-aljhadyt-aldrws-almstfadt-mn-shryn-amaan-mn-mkafht-alarhab .

(16) Cordesman, A. H, Iraq after ISIS : The other half of victory. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008 .

(17) Department of Defense Inspector General. (2020). Lead inspector general for Operation Inherent Resolve: Quarterly report to the United States Congress. U.S. Department of Defense .

(١٨) مارك هيكر، إيلي تينينباوم، ولويس دوجيت-جروس، الحرب ضد التنظيمات الجهادية: الدروس المستفادة من عشرين عاماً من مكافحة الإرهاب ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3560, 2021 .

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhrb-dd-altnzymat-aljhadyt-aldrws-almstfadt-mn-shryn-amaan-mn-mkafht-alarhab .

(١٩) مارك بلوخ، الانتصار الغريب: شهادة عام ١٩٤٠، ترجمة: عبد الرشيد محمودي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2011 .

(٢٠) مارك هيكر، إيلي تينينباوم، ولويس دوجيت-جروس، الحرب ضد التنظيمات الجهادية: الدروس المستفادة من عشرين عاماً من مكافحة الإرهاب ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 3560, 2021 .

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhrb-dd-altnzymat-aljhadyt-aldrws-almstfadt-mn-shryn-amaan-mn-mkafht-alarhab .

(٢١) د. زيد حسن علي ود. حسن سعد عبد الحميد، الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة أنموذجاً) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 17، (2019)، ص 101-122 .

(٢٢) فلاح ضويحي السويري العجمي، تحليل تطور العقائد العسكرية في الحروب الحديثة وتأثير التكنولوجيا على العمليات القتالية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 7، العدد 28، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, المانيا – برلين, سبتمبر 2025 .

(٢٣) قيادة العمليات المشتركة العراقية, بيان الحصيلة الميدانية لعمليات إرادة النصر —المرحلة الأولى (بيان رسمي), بغداد : وزارة الدفاع العراقية, 2019 .

(24) U.S. Department of State. (2022). Country reports on terrorism 2021. https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2021

(25) International Organization for Migration (IOM) - Displacement Tracking Matrix (DTM), United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), & Euro-Mediterranean Human Rights Monitor. (n.d.). Joint Humanitarian Report.

(26) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (2020). The resurgence of the Islamic State in Iraq. https://www.sipri.org

(27) Sageman, M. (2008). Leaderless jihad: Terror networks in the twenty-first century. University of Pennsylvania Press.